۹
بتوفیق رفیق خالق جلیل و فضل منان
رسالہ مملو از فوائد و مشحون بفرائد از تصانیف مولانا الحاج حافظ محمد عبد الحلیم لکھنوی مدظلہ مسمی بہ
القول المحیط فیما یتعلق بالاسقاط
بفرمائش جامع علوم عقلی و نقلی فخر التجار مولوی خادم حسین عظیم آبادی سلمہ اللہ العلی
در بلدہ لکھنؤ بمرتبہ دوم بمطبع خاص نجم العلوم زیور طبع یافت

بسم الله الرحمن الرحيم

كيف لا نحمده اخرجنا من الظلمات الى النور كيف نحمده من عجز عنه لنا الى احاطة ثنائه عن الصلوة وكيف لا نصلي على من لولاه لما تعلق الجعل وعد من شدائد الحشر بالوثاق اللهم صل عليه وعلى آله خير الآل الذين شمروا الذيل لقمع بنيان الكفر والضلال وبعد فيقول المفتاق الى رحمة ربه الكريم محمد عبد الحليم ابن مولانا محمد امين الله الانصاري اللكهنوي قدس سره الله القوي قد التمس مني بعض الاحباب خالص الاصحاب المولوي محمد علي الدريابادي صانه الله الباري ان احرر رسالة في تحقيق الجعل منطوية على حل قول احد من حاشية الزاهد على حاشية الجلال فحررتها مع تشتت البال بغاية الاستعجال وسميتها بالقول المحيط فيما يتعلق بالجعل المؤلف والبسيط ورتبتها على مقدمة والقولين تمسكا بحبل خالق الثقلين والصلوة في كل امر ذي بال مما هو من شان من ليس له الا الصواب مقدمة في تعيين الجاعل يجب ان يذعن بان الجعل والايجاد مختص بجناب الحق تعالى عن النقائص والرذائل وبعض السفهاء قالوا ان وجود العالم من غير سبب جاعل بالبخت والاتفاق واستدلوا عليه بان تاثير الموثر اما في حال وجود المتاثر فيلزم تحصيل الحاصل او في حال عدمه فيجتمع النقيضان وقال المحققون ان هذا من اضعف شبهة تلك السفهاء وقد اعتمدوا عليه لم يفهموا انه يرد عليهم بادنى تغيير بان يقال حصول الشيء بعد عدم الحصول اما في حال الحصول فيلزم حصول الحاصل او في حال العدم فيجتمع النقيضان فما هو جوابهم فهو جوابنا والجواب التحقيقي بانه فرق بين تاثير الموثر في زمان وجود المتاثر وتاثيره بشرط وجود المتاثر وتحصيل الحاصل مما يلزم على الثاني ونحن لا نقول به بل نقول ان تاثير الموثر في زمان وجود المتاثر وقد عين الوجود الذي وقع التاثير في زمانه فعليك التفكر بالفكر الصائب وقد اتفق المتكلمون والصوفية ومحققو الحكماء على انه لا خالق الا الله وما ترى علاقة في الظاهر فانما هي روابط وشرائط ليست موثرة وموجدة فان الوجدان السليم شاهد على ان الامكان ليس فيه جهة التاثير واما المعتزلة فيقولون ان افعال العباد مخلوقة للعباد وبعض الفرق الاخرى قالوا ان افعال العباد من الشر مخلوقة للعباد ولنا نصوص قاطعة من الكلام الرباني كما قال الله تعالى والله خلقكم وما تعملون والكتب الكلامية مشحونة بابطال مقالات المخالفين وقال ابو البركات البغدادي ان الحكماء نسبوا المعلولات التي هي في المرتبة الاخيرة الى المتوسطة

والمتوسطة الى الغاية والواجب ان ينسب الكل الى المبدء الاول ويجعل ... هو الامل
سالك الحق فلا يصح ان يكون علة الوجود الا ما هو برى من كل وجه عن معنى ما به يكون ... نسبة
كيف مفيد الوجود للغير وتحقيق الصوفية الصافية قالوا انه لا جعل و لا ايجاد بالمعنى الذي تخيلت من منزل الى
شئ هالك فى حد نفسه الا وجهه ليس شئ ما موجود ابل الموجود هو الواحد الاحد واطلاق المعلول كما فى ... ء
اثر الشمس وظلها على الماء وهذا هو المراد بالجعل الوارد فى كلمات الحق تعالى ورسوله صلى الله عليه ... وجوده ... هو
الاكبر محى الدين ابن العربى قدس سره من قال بالحلول فهو من اصحاب الفضول ومن قال بالاتحاد ما يكون ...
بل يعرف بالشهود والعرفان لمن وفق له وتفصيل الكلام لا يسعه المقام **القول الاول** يشتمل ... الى المقدار
المذاهب فى الجعل فالمشهور مذهب الاشراقية والمشائية وتحرير محل النزاع بينهما ان اثر الجعل بالذات اما ان ... نفس
به فاثر ان بالتبع فالجاعل جعل الماهية فلا يكون تحته الا المجعول فقط ابدعه الجاعل و يعبر عن تلك المرتبة المجعو...
الماهية ولها تقدم على الوجود لا تقدما انفكاكيا بل تقدما بالماهية وعند بعض المعتزلة تقرر الماهية منفك عن الوجود ...
الكلام واما ان يكون مفاد الهيئة التركيبية الحملية فحصله جعل الشئ شيئا وتصييره اياه فيكون تحته مجعول ومجعول اليه الاول جعل بسيط
جعل مولف فالاشراقية اختاروا الجعل البسيط وقالوا اجاعل جعل نفس الماهية واليه الاشارة فى كلام امير المؤمنين خليفة الرابع بالحق رئيس
على ابن ابى طالب كرم الله وجهه ع هو الذى انشاء الاشياء مبدعها ✝ فان مبدع عليها من تميز انشاء لا مفعول تاو... الاركان مبدعه فى
شعر الحافظ الشيرازى شعر گفتم این جام جهان بین بتو کی داد حکیم ✝ گفت آن روز که این گنبد مینا میکرد ✝ حیث قال این گنبد مینا میکرد
ولم یقل این گنبد را مینا میکرد واما المشائية فاثر الجعل عندهم الجعل المولف وقالوا الجاعل يجعل الماهية موجودة فاثر الجاعل هو مفاد الهيئة
التركيبية اما الشئ والوجود اى طرفاها فاثران بالتبع وهذا على المشهور قال رئيس المتاخرين ان القائلين بالجعل المولف بعض اتباع المشائية
وقال المحقق الطوسى ان الحكماء والفلاسفة لا ينكرون الجعل البسيط كذا قيل فتفطن و استدل كل من الفريقين على مختاره فالاشراقية
اتباعهم استدلوا على الجعل البسيط بدلايل منها ان كل ما فرض اثر الجاعل وجودا كان او اتصاف الماهية بالوجود او الاتصاف بالاتصاف
يكون ماهية من الماهيات فينتهى القول الى المولف الى البسيط فهو الحق وفيه وهن من وجوه الوجه الاول ان الوجود والاتصاف به والاتصاف
بالاتصاف ليس ماهية خارجية فانها اعتبارات ذهنية والقائل بالجعل البسيط انما يقول بجعل الماهية الخارجية فلا يلزم الانتهاء الى الجعل البسيط ولا يذهب
عليك ان الفطرة حاكمة بعدم التفرقة بين الموجود الخارجى والذهنى فى المجعولية وعدمها فالتخصيص تحكم وان اختلج فى صدرك ان المجعول ما هو
الممكن والممكن يكون موجودا خارجيا فادفعه بانه شاع بينهم اطلاق الممكن على الموجود فى نفس الامر وان لم يكن موجودا خارجيا على ما افاده المحققون
والوجه الثانى لما اورده رئيس المتاخرين فى الافق المبين ما حاصله ان اثر الجعل البسيط ماهية ملحوظة بالاستقلال واثر الجعل المولف معنى
رابطى بين ذات الممكن والوجود ملحوظا على انه غير مستقل آلة لملاحظة حال الطرفين وهو اتصاف الماهية بالوجود واذا لوحظ الاتصاف بالاستقلال
لا يصلح لتعلق الجعل المولف كما ان النسبة التامة الخبرية من حيث انها ملاحظة بالاستقلال لا تصلح لان تكون متعلقة التصديق ولا تخرج
ذلك ماهية الاتصاف عن حاجتها فى ثبوتها الى الجعل المولف بل هو حين الالتفات اليها بالذات داخل فى متعلق الجعل العرض وبالجملة لا ينتهى
الجعل المولف الى البسيط ولا يذهب عليك ان الاستقلال وعدمه تابعان للالتفات واللحاظ واثر الجاعل ليس تابعا له فليس مدار الخلاف بين القول

منه
منه
منه
منه

ما دكيف بل اثر الجعل البسيط عنه قائلية نفس الماهية مع قطع النظر عن خلط الوجود
ملة مي الذهن عند تصور ما يكنهها بسيطة كانت كالعقول الافلاك والعناصر او مركبة
وجود تتحقق تامة وليس المراد بالاختلاط ما هو مرتبة الحكاية فانما تابعة للحاكي والا تم لزوم عدم
نه ولذا تراهم يقولون ان اثر الجاعل هو مفاد الهيئة التركيبية فاحسن اعمال الروية ولا تكن
حاشية على شرح المواقف لقوله انما يلزم ذلك انتهاء الجعل البسيط لو كان هناك شئ واحد
المؤلف لا هية حملية يتعلق الجعل بها اولا وبالذات وباجزائها ثانيا وبالعرض انتهى وما قال البعض
ما يفرض من الهيئة وغيرها شئ واحد انما يحصل التكثر بالتحليل نعم انما يلزم تعلقه بالماهية من حيث هي هي
الماهية التي هي مجعولة عند القائلين بالجعل البسيط بقرينة المقام فالغرض نفي هذه الماهية لا النفي مطلق الشئ
بداهة من بل لا يكون تابعا لاعتبار المعتبر وانتزاع المنتزع ضرورة وقد مر التنبيه عليه ايضا والوجود امر اعتباري
بل لان يكون اثر الجعل هو الماهية المعينة المطلوب الا في ملبسية ليس في ظرف الوجود الا نفس الماهية ثم العقل
ينتزع منها الموجودية بالضرورة المصدرية ويصفها بها ويحملها عليها ان مصداق الحمل مطابق الحكم نفس الماهية بحسب ذلك الظرف لا الا امر
زائد يقوم بها فيصح الحمل انتهى وفيه ان القدر الضروري هو كون المجعول امرا عينيا واما المجعول بالذات فيكون امرا اعتباريا كما تقول حالة فوقا او تحتا وهذا حاصل على
تقدير جعل المؤلف ايضا وايضا ان اصحاب الجعل المؤلف لا يقولون ان الماهية مجعولة حتى يكفي كونها عينية صدرت عن العقول عن قوله فتذكر ما قد سبق وما
قال الفاضل السنديلي من ان الانتزاعي يكون له نسبة في الخارج ان كان مغايرا لنسبة الماهيات المستقلة والا لزم ارتفاع النقيضين لانهما
قد يكونان انتزاعيين فمما يمجه العقل السليم كيف لو كان للانتزاعي نسبة في الخارج لزم اتصاف كل ممكن بصفات غير متناهية موجودة في الخارج فان
لكل ممكن مع ما عداه عن الاشياء اللا متناهية نسبة واقلها المغايرة واللازم باطل فكذا الملزوم وارتفاع النقيضين بمعنى ان لا يكون احدهما
مطابقا للمحكي عنه ونفس الامر مستحيل لا بمعنى ان يكون معدومين من الخارج ولعدم وجود الانتزاعيات في الخارج دلة لا تحتملها هذه الرسالة فاطلب
من المبسوطات ومنها ما اورده السيد الهروي في حاشيته على شرح المواقف لقوله الجعل اما تعلق بنفس الماهية بالذات او يتعلق بها بالعرض او لا
يتعلق بها اصلا لا بالذات ولا بالعرض فعلى الاول ثبت المدعى وعلى الثاني يلزم تاخر الماهية من حيث هي عن الماهية من حيث الوجود
وهو يستلزم تاخر المعروض عن العارض والضرورة العقلية تشهد بخلافه وعلى الثالث يلزم استغناء الممكن من حيث هو ممكن والوجدان السليم يحكم ببطلانه
كيف وكل شئ ما خلا الله باطل فتدبر فعليه يحتاج الى لطف القريحة انتهى وفيه اما اولا فبانا نختار الشق الثاني اي تعلق الجعل بالماهية بالعرض في
الواسطة في العروض فانحا من جعل الاتصاف وهو منسوب الى الماهية من حيث هي ايضا لارتباط بينهما وتقدمها بالذات على ما بالعرض الواسطة
في العروض يمتنع عند التحقيق اذ لا ترى ان اتصاف ما بالعرض بالصفة هو بعينه اتصاف ما بالذات كاتصاف جالس السفينة بالحركة حال حركتها كذا اورده بعض المحققين
ولك ان تقول ان هذا الشق اي تعلق الجعل بالماهية بالعرض بمعنى الواسطة في العروض يؤول الى الشق الثالث اي لا يتعلق الجعل بالماهية اصلا
واما ثانيا فبانا نختار الشق الثاني والماهية من حيث هي هي وان تقدمت على الماهية المخلوطة بالذات لكنها متاخرة عنها جعلا على فرض تعلق الجعل بها ثانيا
تقدم الشئ على الشئ ذاتا وتاخره عنه وصفا وهذا ما افاده مجدد حيدر رئيس المحققين قدس الله اسرارهم وما قال افضل العلماء من ان تاخر نفس الماهية
عن الماهية المخلوطة بالوجود في حكم الجعل يستلزم ان يكون فعلية المنضم اليه متاخرة عن انضمام المنضم وهو صريح البطلان اذ لا معنى للانضمام على هذا

٢٥

٢٦

٢٧

هذا التقدير فنقول ان هذا الايراد مبني على انضمام الوجود [illegible] فان اثر الجعل هو الاول
الوجود فكيف يصح تقدمها بحسب اللحاظ لنفس الامر [illegible] ومنها ان [illegible] ان يكون نسبة
كون الشيء ما هو ما هو لتاخر فالماهية متقدمة بهذا [illegible] لم تقدر عن [illegible]
لعله لم يعلم التقدم للماهية واما ثانيا فبانا نختار الشق الثالث [illegible] عن [illegible] التشخص انفكاكا في [illegible]
من عوارض الاختلاط الا من عوارض نفس الماهية عندهم فتدبر ومنها [illegible]
الماهية من حيث الصدور عن الجاعل يصح حمل الوجود ومصداقه فلو استغنت [illegible] عن جاعلها يكون
ذاتها مخرج عن حد الامكان فهو باطل فهي تفتاق الى الجاعل من حيث نفس القوام [illegible] فبان المقدار
حمل الوجود هي الماهية من حيث انها مستندة الى الجاعل اعم من ان يكون استنادها اليه من جهة [illegible]
واحتياجها اليه من حيث الوجود لا يلزم حمل الوجود في مرتبة اصل الذات حتى تخرج عن حد الامكان لو [illegible]
استنادها الى الجاعل من حيث هي هي خاصة فلا مرتبة فانها من حيث هي هي على تقدير الجعل المؤلف مستندة [illegible]
لكونها اثرا بالعرض وقال بعض المتاخرين ان الماهية لو كانت من حيث الذات مستغنية عن الجاعل لكان مصداق حمل الوجود
الذات فلا يتصور الاستناد والاحتياج الى الجاعل من حيث الوجود فتبصر وتفكر ومنها ان الفرقان الحميد ناطق بحقية الجعل البسيط حيث قال
عز من قائل وجعل الظلمات والنور حيث ترك المفعول الثاني ولا يبقى الجعل المؤلف منه اما التاويل بان المفعول الثاني محذوف على ما جاء حذف
احد مفعولي جعل قليلا كما صرح به الشيخ الرضي فتقدير الآية حينئذ جعل الظلمات والنور موجودة او بان الواو بمعنى مع والنور بمعنى الوجود والظلمات بمعنى
الماهيات والتقدير جعل الماهيات مع الوجود فلا يخلو عن بعد فلا تبعد عن المرام واتبع احسن الكلام ولان عورض بقوله تعالى جعل لكم الارض فراشا
فانه يومي الى الجعل المؤلف فادفعها بان الاشراقية لا ينكرون استعمال لفظ الجعل بمعنى التصيير في كلام العرب بل انما ينكرون تعلق الجعل بين الماهية
والوجود [illegible] كون اثره بالذات الوجود او الاتصاف وهذا لم يثبت بتلك الآية ويمكن ان يقال ان جعل في تلك الآية بمعنى خلق وقوله فراشا حال فلا
ايماء الى الجعل المؤلف كما في الجلالين وغيره وهكذا التاويل في كل ما يكون مثل تلك الآية ومنها ما اورده بعض النظار من ان الوجود المصدري
نفس صيرورة الذات ووقوعها في ظرف ما لا انه امر زائد على نفس الذات ينضم اليها فجعل الاتصاف جعل صيرورة الذات ووقوعها في ظرف ما فهو
راجع الى جعل الماهية كما لا يخفى على المتامل فتامل ومنها ما قرره بحر العلوم نور الله مرقده من انه لا معنى لمجعولية الاتصاف لان مجعوليته منشأه ولا
تقرر ولا قوام للانتزاعي الا بحسب المنشأ فاثر الجعل حينئذ يكون تقرر مصداقه الذي يصح عنه الحكاية بقولنا الماهية موجودة وليس اثره
وجود الاتصاف ونحوه فانه فرق بين ان يكون الاتصاف متحققا في الخارج وبين ان يكون الشيء متصفا بالوجود في الخارج [illegible]
المصداقية سوى الماهية فتكون هي اثر الجعل لا غير وفيه قدح من وجهين الاول ان منشأ انتزاع الاتصاف ليس تقرر الماهية [illegible]
بل المنشأ نفس الماهية من حيث الاستناد الى الجاعل اللهم الا ان يقال ان هذه الحيثية حيثية تعليلية لا توجب التعدد في المصداق فان شأنها
الخروج والثاني ان الماهية في مرتبة التقرر [illegible] اعتبار انها متقررة بحسب هذا الاعتبار لا يتعلق بها الجعل بالذات واعتبار انها منشأ لانتزاع
الوجود [illegible] وبهذا الاعتبار يتعلق بها الجعل فلا اثر للجعل البسيط بل يثبت الجعل المؤلف وهذا بناء على ان تغاير الاعتبار [illegible]
[illegible] يستوجب اختلاف الاحكام [illegible] فتامل ومنها ان مجعولية الاتصاف لا يتصور الا بان يكون الصفة امرا عينيا قائما [illegible]

بل اثر الجعل البسيط على
يكون للوجود وجود ويتسلسل واما ان لا يجعله جعلا
الذين عند تصور
ان الاتصاف منحصر في الاتصاف الانضمامي الخارجي
وجود تاما والمراد بالا
ومنها ان محصل الجعل المؤلف تعلق الجعل بالنسبة
ولذا تراهم يقولون
التخصيصية نسبة تخصيصية فهو باطل والا يلزم تخلل الجعل بين الشيء
حاشية
تحقق نسبة اخرى هي متعلق الجعل حقيقة وهي نسبة الوجود الى تلك النسبة
المولف
يكون شيء من النسب الغير المتناهية مجعولة بالذات فلا يكون الشيء منها مجعولة بالعرض
فانهم الى القول بان المراد منه جعل تلك النسبة باخراجها من الليس الى الايس في مرتبة التقرر والفعلية
المائية
الذات الماهية مع قطع النظر عن الخلط وتلك النسبة وان كانت ماهية لكنها ليست
جعل الطبيعة فان التشخص مع الطبيعة انما الفرق بنحو من الاعتبار فاذا تعلق الجعل بزيد بسيطا كان او مركبا
جعل التشخص من شخص آخر فليس جعل زيد جعل عمرو ولعمري هذا من الفطريات واذا وعيت هذا فاذا فرض تعلق الجعل
حيثية الرابطة بين زيد ووجوده مثلا فلم يتعلق الجعل بماهية النسبة اصلا لزم جعل التشخص دون جعل الكلي هف ولو كانت نفس الماهية مجعولة
فالجعل البسيط هو المطلوب في مولف فالجاعل يجعل ماهية النسبة موجودة فاثر الجعل هو نسبة رابطة بين ماهية النسبة ووجودها وهذه النسبة فرد من
ماهية النسبة مغاير للنسبة المفروضة اولا بين زيد ووجوده وجعل احد الفردين من الكلي ليس جعل الفرد الآخر منه على ما تقرر ولا يذهب عليك ان هذا
الدليل قريب المأخذ من الدليل السابق عليه فالايراد عليه لو لا يراد عليه فتدبر فان قلت لما كان اثر الجعل بالذات عند الاشراقية نفس الطبيعة من حيث
هي هي فلا يتعلق الجعل بالذات بالجزئيات فانها ماهية بشرط شيء وهو خلاف صرائحهم قلت التشخص عند المحققين عبارة عن الطبيعة المعروضة
للتشخص بخروج القيد والتقييد عن الملحوظ ودخلهما في اللحاظ فالطبيعة نفسها وان كانت كلية لكنها جزئية باعتبار اللحاظ فالجزئي اي
التشخص حينئذ عين الطبيعة فمجعولية الطبيعة بالذات عين مجعولية التشخص فلا يلزم الخلاف نعم لو كان التشخص عبارة عن الطبيعة مع التشخص
بدخول القيد في الملحوظ كما هو مشرب البعض فلا يتعلق الجعل البسيط بالذات بالتشخص لكنه لا اعتداد له على راي المحققين والتفصيل في حاشيتنا
المسماة بالقول الاسلم لحل شرح العلم ان شئت الاطلاع فارجع اليها واما المشائية فاستدلوا على مشربهم بدلائل الاول لان علة الاحتياج
الى الجاعل هو الامكان وهو كيفية نسبة الوجود الى الماهية اي كيفية التساوي فالمجعول هو الماهية باعتبار الوجود لا الماهية من حيث هي
فالاثر بالذات هو الاتصاف ومفاد الخلط لا الماهية من حيث هي فمدار الحق على الجعل المولف ولا يغرنك هذا الدليل لانا لا نسلم ان الامكان هو
كيفية النسبة الوجودية الى الماهية بل الامكان عبارة عن صلاحية الماهية للمعلولية فحينئذ يكون الاثر بالذات هي نفس الماهية فان الامكان
من صفاتها وهو علة الاحتياج الى الجاعل فمدار الحق على البسيط ولو سلمناه فلا نسلم ان الامكان بهذا المعنى المسلم علة الاحتياج بل علة الاحتياج هو
نفس صلاحية الماهية للمعلولية ولو سلمناه فلا نسلم انه علة لاحتياج الماهية اليه مطلقا بل هو علة لاحتياج الماهية اليه باعتبار الوجود فلا يلزم
رفع احتياج الماهية من حيث هي هي الى الجاعل كيف ولها في كل مرتبة احتياج فتدبر ولو سلمناه فنقول يجوز ان يكون الاحتياج بطريق
التعدي ان يكون المتبوع اعني الماهية محتاجا الى الجاعل واثرا له بالذات التابع اعني الوجود والاتصاف به محتاجا اليه واثرا له بالتبع فتقرر البسيط
فان قلت انه قال بعض المتكلمين لان علة الاحتياج الى الجاعل هو الحدوث لا الامكان فهو حق ام فيه شيء قلت فيه شيء على ما افيد

من بعض تحريرات عمي الاستاذ العلامة ادام الله علوه وفي فان اثر الجعل هو به الامكان
بلا علة اذ لا يطلق عليه الحدوث مع ان الممكن لبس منسلخ به ومنها ان الشئ انما يكون ينسبه
وان الوجوب والامتناع بنفس ذاته علة تامة للاستغناء عن الجاعل في ذات لم يصدر عن ينقول ان
يكون علة تامة لانتفاء الاستغناء ونفي الاستغناء عبارة عن تشخص انفكاكا في نفس الامر
لا ضرورة الفعلية واللافعلية وان هذا الا هو الامكان فيكون الامكان شخصية وموجودة بما هو
بسبب المجعول المجعول بديه ليسا الا في الجعل المؤلف وفيه ان استدعاء الجعل ايضا عليها يكون بحكم
ان الجاعل لا جعل الماهية ماهية ما لازم المجعولية الذاتية ولا يجعل الوجود فانه امر انتزاعي لا اقبال المقابل
فهو اثر الجعل وفيه ان الاتصاف ايضا انتزاعي فلا فرق بينه وبين الوجود وان قيل ان الاتصاف ملبس ان يوهم
قيل فكذا انتشاء الوجود فلا فرق فما اثر الجعل يكون هو الماهية لا بمعنى ان الجاعل يجعل الماهية ماهية لان الثبوت
بل المعنى ان الجاعل يقرر الماهية ويخلق سنخ تقررها ويبدعها من بقعة الليس بطلان الذات الى صفحة الايس بحكم
ثبوت الشئ لنفسه ضروري فكيف يتخلل الجعل بين الماهية ونفسها حتى يتقرر الجعل البسيط ورتب بانه مبني على عدم تصور الجعل البسيط فان
لا البسيط فانه نفس الماهية على التحقيق الذي مر آنفا والخامس ما اورده المحقق السنديلي رح وهو يقتضي تمهيد مقدمات الا الاول ان المصداق معنا
الاول المحكي عنه ومطابق القضية والثاني انه مصداق الحمل اي ما يكون علة لصدقه بحيث لولم يتحقق لم يصدق القضية والثانية ان الماهية من حيث
هي محكي عنها الحمل للذاتيات لا ما في حمل العوارض فالمحكي عنه الماهية مع معنى زائد انضمامي او انتزاعي والثالثة ان المجعولية كل مرتبة تابعة المجعولية المحكي عنها
ولا تكون تابعة المجعولية ما ليس المحكي عنه واذا تمهدت هذه المقدمات الثلث فنقول الماهية التي يعبرون عنها بالفعلية والتقرر وغيرهما ويجعلونها
اثر الجعل البسيط اما ان يكون المراد بها نفس الماهية من حيث هي فهي محكية عنها الحمل الذاتيات على ما في الثانية فيكون جعل الذاتيات في جعلها على
ما في الثالثة وليست محكية عنها حمل الوجود وغيره من العوارض على ما في الثانية فلا يكون جعل الوجود وغيره من العوارض في جعلها بل يحتاج الى جعل
مستانف على ما في المقدمة الثالثة وهو خلاف صرائح الاشراقية او ان يكون المراد بها نفسها مع خلط امر زائد فيرجع الى الجعل المؤلف ولا يذهب
عليك ان المقدمة الثانية تنافي ما قال ذلك المحقق في موضع آخر من ان مطابق الحمل في الوجود والذاتيات هو الماهية المتقررة ومع قطع النظر
عن المنافات نقول ان عدم كون الماهية من حيث هي هي محكية عنها للعوارض في الملاحظة التي هي موجودة فيها من حيث هي هي مسلم لكن فيه
هذا اللحاظ سواها ولكن لا يوجب هذا عدم كونها محكية عنها لبعض العوارض في الواقع لان امكان انفكاك مفهوم عن آخر في بعض الملاحظات لا يستلزم
امكان الانفكاك بينهما في المواطن لنفس الامرية كذا قيل فتدبر والسادس ان الجعل المؤلف هو مختار الشيخ الرئيس فانه سئل عن جعل المشمش
عن مجعولية الماهية فقال ما جعل الجاعل المشمش مشمشا بل جعل المشمش موجودا ويمكن ان يقال ان هذا القول لا يدل على انه مختار المؤلف لم لا يجوز
انه اعرض عن بيان البسيط لغموضه فان قلت ان الشيخ ما اعرض بل نفى جعل الماهية صريحا قلت ما نفى الجعل البسيط بل نفى جعل الماهية ماهية وهو
منفي عند قائلي الجعل البسيط ايضا كما مر فتدبر والسابع ان كل مفهوم زائد على الماهية يكون ثبوته لها من تلقاء العلة على ما تقرر عندهم ولذا عرفوا
العرضي بما يعلل والذاتي بما لا يعلل والوجود زائد على ماهيات الممكنات على ما تقرر في الالهيات فلو لم يكن ثبوته لها محتاجا الى علة جاعلة بطل ما تقرر
عندهم وفسد التعريفان المذكوران فلا بد من ان يكون اثر الجعل الاختراعي هو لا يذهب عليك ان هذا الدليل لا يفيد التحقيق على ما هو جدلي فيفيد الزام

بل اثر الجعل البسيط عند علي الممكن ثابت له بالذات لا من تلقاء العلة فاقيد
الذين عند تصور الامكان فلا يكون الا بالذات وما وقع في اقوالهم الممكن لذاته
وجوده تامة تامة والمراد بالعوارض حتى يكون ثبوته بالذات او بالغير قلت ان المشائين
ولذا تراهم يقولون الحادث فهو مسبوق بمادة واما التعريفان المذكوران فلا يطلبهما الخصم
حاشية او غير الخارج فتدبر وانتظر مبحث الحدوث والقدم تجلي لك الامر الاتم ولشاكر
وقد لزم من مجعولية الماهية في نفسها وفيه ان سبق الماهية على الوجود من
في الجعل الاثري ان سبق الذاتيات على الماهية خارج عنها امر السيد الباقر وغيره ولنا
سلب الشيء عن نفسه واذا كانت معدومة فيجوز اذ يصح سلب المعدوم عن نفسه مطلقا فالمراد الممكن
ان يصدق عليه شيء آخر فالمحتاج الى الجاعل اولا وبالذات هو الخلط بالوجود لا نفس الماهية والتعليل ان
لا يستلزم صدقه عليها بشرط الوجود فلا يصح سلب الشيء عن نفسه بالحمل الاولي ان كان معدوما قالوا ان كل
بالحمل الاولي في ذلك ان كل مفهوم فهو بالقياس الى نفسه عينه وعليه يثبت الحمل الاولي فيحمل على نفسه بهذا الحمل بالضرورة فيمتنع سلبه
المقابل فان قلت ان الموجبة تستدعي وجود الموضوع فالشيء مسلوب عن نفسه عند عدمه فان عند عدمه يرتفع الماهية فيصدق سلب جميع الاشياء
سلب نفسها عنها بحسب الخارج فالمعدوم مسلوب عن نفسه كما افاده شارح التجريد قلت ان المحمول في الحمل الاولي نفس الموضوع فاذا وجد احدهما
في اللحاظ وجدا معا وتحقق الحمل واذا لم يوجد الموضوع اصلا لا يلاحظ المحمول ايضا ليسلب نعم الحمل الشائع يتوقف على الوجود فان المناط فيه الاتحاد في الوجود
فلا يصح بدون الوجود فعند عدمه يصح سلبه المقابل له فتثبت ولا تزل والمذهب الثالث ما اختاره الصدر الشيرازي وسماه جعلا بسيطا ان اثر الجعل بالذات
ليس الماهية ولا الاتصاف بالوجود بل الوجود وتصدى لابطال رأي الآخرين من المشائين في الشواهد الربوبية وغيرها اما التصدي لابطال رأي الاشراقيين فبوجوه
منها ان الماهية لو كانت بقوام ذاتها مفتقرة الى الجاعل لزم كون الجاعل مقوما لها مأخوذا في نفسها واللازم باطل فان الجاعل من العلل الخارجية عندهم
انا نتصور الماهية مع الذهول عن تعقل الفاعل وفيه اما اولا فبان الكون بعيد من تقويم الذاتي للذات تقويم الجاعل للمجعول قال رئيس المتأخرين
في الافق المبين حاصله ان فاقرية الماهية الى الجاعل فاقرية صدورية وفاقريتها الى الذاتي فاقرية في التقوم وتحصل الماهية تحتاج الى الجاعل
في الخروج من الليس الى الايس لا ان يكون اثره نفسها لا بحسب نفس قوام الذات فعليك لتدرب اما ثانيا فبان المجعول عندكم الوجود ويقتضي هذا الوجه
ان لا يكون هو مجعولا ايضا فهذا الوجه هادم لاساس مطلوبكم فما هو جوابكم فهو جوابنا ومنها ان الماهية لو كانت بحسب الذات مجعولة لكان مفهوم
المجعول محمولا عليها حملا ذاتيا لا حملا استعاريا فاعرضيا وهو خلاف صرائحهم وفيه رد من وجهين الاول ان الماهية لما كانت بحسب الذات مرتبطة بالجاعل
فلا يكون مصداق حمل المجعول عليها هي نفس الماهية من حيث هي حتى يكون حمله عليها حملا ذاتيا بل مصداقه هي الماهية من حيث الاستناد الى الجاعل
فالحمل عرضي ويمكن ان يقال ان الاستناد الى الجاعل ليس امرا زائدا على المجعولية بل هو عينه انما التغاير لفظا فتدبر الثاني ان هذا الوجه بعينه
جار فيما اخترتم من ان المجعول هو الوجود فما هو جوابكم فهو جوابنا ومنها ان الماهية تكون متعددة الافراد فلو كانت مجعولة فاما ان لا يتبعها
تشخص فيلزم وجود الماهية المجردة وهذا محال او يتبعها تشخص واحد فيلزم الترجيح بلا مرجح فان نسبة الماهية الى جميع التشخصات على السواء
او يتبعها جميع التشخصات فيلزم وجود الافراد الكثيرة الغير المتناهية حين جعل الماهية وهذا كما ترى وفيه انا نختار انه يتبعها التشخص الواحد بجهولية

الطبيعة تتعين مجعولية التشخص على امر ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فان اثر الجعل هو الامر
جارت باستعداد من المادة او امر من الامور الخارجية فتدبر **ومنها** ان التشخص يكون نفسه
ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد فما لم يتشخص الماهية بواحد من التشخصات لم تتقدر عن
هي هي فيه البعض على انه الا ان الماهية اثر الجعل ولما تقدم على الوجود التشخص انفكاكا في
ان جعل التشخص هو جعل النوع فلما وقع اثر الجعل على نفس الماهية صارت متشخصة موجودة
فتلك اثر بالذات الوجود ومسلوقة اثر بالعرض **ومنها** ان الماهية لو كانت مجعولة فجاعلها يكون
الماهية اعتبارية على ما صرح به فيلزم كون الجاعل اعتباريا وهو الواجب تعالى عنه وفيه ما اولا فبان المق
قائل بوجود المقدار في الخارج كما نقله آقا حسين الخونساري في حاشيته على الحاشية القديمة فليس الى
فبما قال بعض المستعدين من ان اللوازم التي تتصف بها الماهية ولا تنفك عنها في احد الوجودين تكون
لا اللوازم التي تكون غير منفكة ولا يكون بينها وبين الماهية اتصاف ناعتية والعلل لوازم المعلولات من قبيل
الجاعل في يويده ما قال السيد الهروي في حاشيته على شرح المواقف من ان لوازم الماهية امور اعتبارية والا لما اتصف
في الذهن لامتناع اتصاف المعدوم في ظرف الوجود في ذلك بنعت وفيه شيء فتامل واما المصدري لا لبطال راي المشائين فلان اثر الفاعل الموجب
يجب ان يكون امرا موجودا والاتصاف امر اعتباري لا يصلح لكونه اثر الجاعل الموجود اليه ذهب جماعة لان الوجود المصدري ايضا امر انتزاعي على امر فلا
يمكن ان يكون اثر الجاعل فما هو جوابه فهو جوابنا ثم بعد ابطال راي الاشراقية والمشائية على زعم الصدر الشيرازي فتحقيق مذهبه يكون الوجود اثر الجعل
بالذات ان الوجود هو الواجب كلامه هو الموجود المصادر عن الجاعل بالحقيقة والماهيات تابعة للوجود في الجعل والمجعول بالذات ليس الا انحاء الوجودات
للوجودات لا الموجودات وقد رد بانه يلزم ان لا يوجد شيء من الممكنات فان الممكن ما ثبت وجوده له وعدمه ليست بضرورية فلو كانت الممكنات
الوجودات لجاز سلب الوجود عنها وهو جواز سلب الشيء عن نفسه وهو من المستحيلات كذا اورد الفاضل السنديلي رح فتدبر فيه الى ما اختاره بعض المستعدين
من ان اثر الجعل هو اتصاف الوجود بالماهية وتفصيل مذهبه ان الوجود وجودان الاول هو امر اعتباري وهو مصدري متحقق في نفس الامر باعتبار العقل
وانتزاعه والثاني هو الوجود بمعنى ما به الموجودية وهو الوجود الحقيقي وهو في الممكن زائد لانه موجود لغيره فمصداق حمل الوجود بالمعنى المصدري ومطابق
حمله عليه امر زائد عليه وفي الواجب عينه لانه موجود بذاته فالواجب وجود حقيقي قائم بذاته والعقل ينتزع من ذلك الوجود الحقيقي الماهية في
حد نفسها ويحمل عليها الوجود المصدري المأخوذ من نفس ذلك الوجود فصفة الماهية بالحقيقة هي الموجودية المصدرية وما تقدم عليها بالذات
هو الوجود الحقيقي واذا وجب هذا فاثر الجعل اما نفس الماهية فهو باطل لكونها اعتبارية انتزاعية والامر الاعتباري لم يكن يتعلق الجعل اولا
بالذات واما الوجود المصدري فقط وهو يبطل بهذا الدليل بعينه او اتصاف الماهية بالوجود المصدري وهو باطل بمثل ما مر او نفس ذلك الوجود وهو باطل بغير
الامتياز بين الجاعل والمجعول الخالق والمخلوق او اتصاف ذلك الوجود الحقيقي بالماهية الاعتبارية وهو الحق فان قلت ان ذلك الاتصاف
امر اعتباري فكيف يكون اثر الجعل فان اثره امر عيني قلت ليس المراد من الاتصاف ما هو في درجة الحكاية بل امر كائن في درجة المحكي عنه والاتصاف حكاية
وتعبيره ولا يخفى عليك ان ما في ان هذا الدليل وجداني لا يفيد من ادعى ان الماهيات موجودة في الخارج وليست امورا اعتبارية واثبتها بدلائل مذكورة
على الكلام والالهيات فعليك بمطالعة الكلام **الكلام الثاني** في بيان متعلق الجعل من الذات وتقسيمها وذاتياتها وعوارضها ينبغي ان يعلم

...نسان والماهية وبين شيء من ذاتياته كقولنا الانسان حيوان لا انحطاطا كما
...وبالجملة في تعلق الجعل المؤلف من نسبة الامكان حتى تقرر انحطاط الجعل وما تعلق
...ملاقاته كذلك بحيث كيف تتقرر بدون ان يجعل المبدع فلا بد لها من جاعل فجاعل الذات
...بت بما هو جاعل المثلث وجعل بما هو جعل الذات فالذي جعل السواد اسود جعله لونا والسواد
...كما قالوا من ان الجعل لا يتخلل بين الشيء وذاتياته معناه انه لا يحتاج هناك الى جعل
...هذا ما استقر عليه عرش تحقيق المحققين كالمحقق الطوسي والعلامة الشيرازي وغيرهما من مشائخ التحقيق
...ت تبعه بعض المستعدين من ان خلط الذات والذاتيات لا يكون بعضها ببعض فقولنا الانسان
...في الجعل من جهة الخلط وان احتاج الى ملاحظة تقرر الموضوع فالجعل يتعلق بماهية الانسان ثم هو بعينه انسان
...ما عين ذلك الجعل البسيط انتهى ملخصا وقد بينه بتفصيل لا يرجع الى طائل فان كله مما فيه مجال للمناقشة وانا اقول
...ملث للمثلث نعم قال العلامة الشيرازي تبعا للمحقق الطوسي ما محصله انه لما كانت ممتنعة الرفع في الوجود والعدم فليس الى
...سلف ذا زوايا المثلث اذ لو كان كذلك لكانت الزوايا الثلث ممكنة اللحوق بها واللاحوق بالمثلث وكان يجوز تحقق المثلث دون الزوايا الثلث
دون مجال الامتناع متحققة ودونها فلا تخلل بين الماهية ولوازمها جعل مؤلف عند المشائين بل كون المثلث ذا زوايا ثلث علته نفس المثلث لا غير
وعند البعض علته علة الحقيقة بتوسطها ولا حرج فيه فانه يجوز اسناد المعلول الواحد الى العلة القريبة والبعيدة وعلى هذا فمعنى كون اللازم لا بجعل
جاعل انه ليس بجاعل يباين الحقيقة وجاعلها فلا فرق بين الذاتي واللازم الا ان اللازم لم يمتنع استناده الى الماهية لتاخره عنها باي تاخر كان بخلاف
الذاتي لتقدمه عليها اي تقدم كان فتعين استناده الى علة الماهية وقال السيد الهروي في حاشية شرح المواقف ان الجعل يتعلق اولا بالماهية ثم
يتعلق بلوازمها على سبيل الاستتباع من غير جعل مستانف وهو ان الماهية يجب تقررها ووجودها لنسبة الاتصاف بها انتهى فما في الافق المبين من نفي
تخلل الجعل بين الماهية ولوازمها ليس بسديد اما العوارض الممكنة الانسلاخ بالنظر الى نفس الماهية كقولنا الانسان موجود والجسم ابيض فالجعل المؤلف عند
المشائين يتخلل بينهما لتعري الذات عنهما في مرتبة التقرر وصحة سلبهما عن الماهية من حيث هي هي لكونهما في مرتبة متاخرة والاشراقية يعترفون بالجعل البسيط
على امر والقول الثاني في تحرير لزوم المجعولية الذاتية لو تعلق الظرف بجعل في الخطبة التهذيبية يجب ان يعلم انه وقع في خطبة التهذيب وجعل
لنا التوفيق خير رفيق وقال العلامة الدواني ان تعلق لنا بجعل ركيك من حيث المعنى وقد بين السيد الهروي في حاشيته على الحاشية الجلالية
التهذيبية وجه الركاكة بقوله وذلك لان الخير معتبر في مفهوم التوفيق بحسب العرف والشرع فاذا تعلق الظرف بجعل يكون المجعول والمجعول اليه
التوفيق وخير رفيق هما مصداقان بجعل الجعل بينهما لامتناع تخلله بين الشيء وذاتياته انتهى قوله وذلك اي الركاكة ذكر لكون الركاكة
مصدرا او بتأويل المذكور المؤنث كذا قيل قوله لان الخير الخ قرر هذا القول على ما هو المشهور ان الخير معتبر بحسب الذاتية في مفهوم التوفيق
ثم ما ذكرنا ان التوفيق عبارة في الشرع عن جعل الاسباب موافقة للمطلوب الخير وان كان في اللغة عبارة عن جعل الاسباب موافقة للمطلوب
خيرا كان او شرا فلو تعلق الظرف به فحينئذ لا يكون المجعول هو التوفيق والمجعول اليه خير رفيق وهو ذاتي للتوفيق فيلزم تخلل الجعل بين الشيء وذاتيه
التوفيق وذاتيه وهو خير رفيق وهو اللازم باطل اذ الجعل يقتضي نسبة الامكان بين المجعول والمجعول اليه وذاتيات الشيء لا تنفك عن ذلك الشيء
فجعل الذات نفسه جعل وجودها عين جعل الذاتيات وجودها ... النسبة بين الذات والذاتي نسبة الضرورة والوجوب فكيف يجوز الجعل كون احدهما

مجعولا والآخر مجعولا اليه على تقدير تحقيقه واذا بطل اللازم بطل الملزوم ويرد عليه ايضا امور الاول
لم لا يجوز ان يكون حال الخير بالنسبة الى التوفيق كحال البصر بالنسبة الى العمى بان يكون نسبة
القيد اى الخير خارجا عن التوفيق لا جزء له والثاني انا سلمنا ان الخير ذاتي للتوفيق فنقول لا
نسلم ان الخير بهذا الاعتبار ليس مجعولا اليه وانما وقع ههنا مجعولا اليه على انه صفة للتوفيق وهو
المجعولية الذاتية والثالث ان المجعول اليه ههنا خير رفيق وهو ليس جزء التوفيق فان الذاتي هو
المقيد فلا يلزم تخلل الجعل بين الشيء وجزئه فان قلت ان الخير المطلق بالقياس الى خير رفيق ذاتي له
كون مطلق الخير ايضا مجعولا اليه لاستلزام كون المقيد مجعولا اليه كون المطلق مجعولا اليه فقد لزم تخلل الجعل
قيل الاستلزام المذكور انما يجعل تخلل الجعل بين الشيء وجزئه بالعرض لا بالذات وتخلل الجعل بينهما بالعرض غير
بين الشيء وجزئه بالذات وهو لم يلزم فما لزم ليس بممنوع وما هو ممنوع ليس بلازم وللقائل ان يقول ان الرفاقة
لازم من لوجود التوفيق مع قطع النظر عن كون الخير معتبرا في مفهومه شرعا وعدم اعتباره في مفهومه لغة فلا تنفك
بدون الرفاقة فمناط الحكم في قول المصنف جعل لنا التوفيق الخ نفس الخير وهو ذاتي لمفهوم التوفيق شرعا فقد لزم تخلل الجعل بين
جزئه فتدبر والرابع ان تخلل الجعل بين الشيء وذاتياته انما يستحيل فيما يكون من الماهيات الحقيقية لا فيما يكون من الماهيات الاعتبارية
لا مرية في ان ماهية التوفيق اعتبارية ليست بحقيقية فلا استحالة ههنا في لزوم المجعولية الذاتية والجواب عنه ان الدليل الذي ابطل به
المجعولية الذاتية وقد مر سابقا عام كما يجري في الماهيات الحقيقية كذلك يجري في الماهيات الاعتبارية فلا وجه للتخصيص كيف والفرق
بين الماهيات الحقيقية والاعتبارية ليس الا بحسب التوحد فان التوحد يعتبر في الماهيات الحقيقية بحسب الحقيقة من غير مدخلية اعتبار المعتبر فيه والتوحد في الماهيات
الاعتبارية انما يعتبر بحسب اعتبار المعتبر والتفاته الى الاشياء جعله شيئا واحدا ولا فرق بينهما سوى هذا الفرق فالحكم باستحالة المجعولية الذاتية
في احدهما دون الآخر لعله تحكم بحت والسر فيه ان الماهية الاعتبارية وان كانت موجودة بالاعتبار الا ان ذاتياتها لا تتخلف عنها ولو كانت
اعتبارية فان الذاتيات التي اعتبرناها وسمينا احدهما جنسا والآخر فصلا يكفيهما وجود نفس الذات الاعتبارية فلا يحتاج في ثبوتها لها الى اعتبار
من جعل مستانف ولعله لا يخفى على من هو من اولي الابصار فلا تسرع والخامس ما افاده بحر العلوم رحمه الله من انا نلتزم تجريد التوفيق عن الخير فلا يكون
الخير على هذا التقدير معتبرا في مفهوم التوفيق من حيث انه ذاتي له فلا يلزم المجعولية الذاتية والجواب عنه ما اورده جدي واستاذي تغمده المهيمن
نور الله مرقده ههنا من ان هذا المقام المحمد وفيه يكون المراد من الالفاظ المستعملة ما هو المعتبر فيها بحسب العرف فالخير لما كان معتبرا في مفهوم التوفيق
بحسب العرف فكيف يجرد عنه على ان المحذور انما يرد عليه اذا اخذ مفهوم التوفيق بحسب العرف اما اذا جرد عن معنى الخير فهو خارج عن المبحث لان الكلام انما
فيه فتدبر والسادس ان فرقا بين الخير المفهومي والخير الحقيقي الا ترى ان البصر جزء لمفهوم العمى فانه عدم البصر لا جزء حقيقته فيجوز ان يكون
الخير جزء لمفهوم التوفيق لا لحقيقته وتخلل الجعل بين الشيء وجزئه انما يمتنع في جزء الحقيقة لا في جزء المفهوم فلا محذور ههنا والجواب المنبئ على ما فيه
من كلام قدوة السالكين معجزة من معجزات سيد المرسلين العارف بالحق اخو جد جدي مولانا احمد عبد الحق السهالي اللكنوي قدس الله
اسرارهم بما توضيحه ان التوفيق امر اعتباري والامور الاعتبارية ليس جزء لها الحقيقي الا ما هو جزء لها المفهومي فاذا كان الخير جزء لمفهوم التوفيق
كان جزء حقيقيا ايضا واذا وعيت حال التقرير السابق فالتقرير الآخر الصافي عن الكدرات ما اختاره استاذ استاذي ابو جدي

...ی نسان و لم فی قول السید المحشی الجز عوض عن المضاف الیه هو الرفیق فهو صحیح کلامه ان خیر رفیق معه
...نا فی تسویة التوفیق بانه التوفیق لا یکون الا خیر رفیق فلو تعلق الجعل بخیر رفیق یکون المجعول هو التوفیق
...منافیة کیف لا ولازمه ... اللازم محال او لازم الشیء یمتنع انفکاکه عنه والاحتیاج الی الجعل المستانف
...ت بما ین ما جعل اذ ابطل اللازم یبطل الملزوم واما اذا تعلق الظرف بالرفیق فیکون الرفاقة مقیدة بلا ریب
...ما قالوا من ان امر فی فلا یلزم تخلل الجعل بین الشیء ولازمه وان توهم ان هذا التقریر لا یناسب کلام السید المحشی
...ذ ما استقر علیه عن ذاتیاته والذاتی انما یطلق علی الجزء دون اللازم انتج بما افید من ان الذاتی لا تم انه لا یطلق
...ت بعض المستعملین عندهم احدهما المنسوب الی الذات سواء کان داخلا فی الذات وجزء لها او خارجا عنها غیر منفک عنها
...ن الجعل من جهة کونها الی الذات بالدخول فقط ومراد المحشی من الذاتی ههنا المعنی الاول دون الثانی فافهم و... علی هذا التقدیر
...ما بعض ذلک الجهال ما اورده عم جدی احسن المحققین رح وتوضیحه ان لوازم الذات لا تتخلف عن الذات فی ظرف من الظروف ذهنا
...بلت للمثلث نحو جنبیة فانها لازمة للاربعة فاینما وجدت ماهیة الاربعة وجدت الزوجیة ولا یکون خیر رفیق بالنسبة الی التوفیق کذلک
...ملف ... لا یسبق من مفهوم التوفیق وحقیقته ولا یحصل لهم خیر المرافقة نعم خیر رفیق لازم للتوفیق بحسب الوجود الخارجی ولوازم الوجود
الخارجی تکون مجعولة بالاتفاق فلا شناعة فیه والجواب ان المراد باللازم فی التقریر المذکور هو اللازم البین بالمعنی الاعم وهو عبارة
عما یلزم من تصوره مع تصور ملزومه والنسبة بینهما الجزم باللزوم لا اللازم البین بالمعنی الاخص هو عبارة عما یلزم تصوره من تصور الملزوم
وحینئذ ولا ریب فی ان خیر رفیق لیس لازما بینا بالمعنی الاخص لمفهوم التوفیق کما ذکره المعترض الا انه لازم بین لمفهوم التوفیق بالمعنی الاعم فانا نعلم
بالضرورة ان من تصور معنی التوفیق وخیر رفیق والنسبة بینهما جزم باللزوم بینهما فعدم حصول خیر المرافقة فی ذهن الکفار حین تصورهم
مفهوم التوفیق الذی هو ملزوم له لا ینافی اللزوم البین بالمعنی الاعم وهو المطلوب الثانی انه لما لزم من تعلق الجعل تخلل الجعل بین الشیء
ولازمه وهو باطل فلا بد من ان یکون تعلق الجعل ایضا باطلا فلم قال المحقق الدوانی رح ان تعلق الجعل ترکیبا اذ الترکیب ما یصح
ولا یلیق والجواب عنه من وجهین احدهما ان تعلق الجعل المستقیم تکلف وهو ان یؤخذ جعل بمعنی خلق دون صیر ویکون خیر رفیق حالا من
التوفیق لا مجعولا الیه ومفعولا ثانیا للجعل حتی یلزم المجعولیة بین الشیء ولازمه ولکنه لما کان لا یخلو عن تکلف لان المتبادر من الجعل الذی
وقع بعده امران یصلحان لان یحمل احدهما علی الآخر هو التصییر فحمل الجعل علی الخلق خلاف الظاهر فصار رکیکا وثانیهما ان الشارح اراد بالرکیک
معناه المجازی ای الباطل دون المعنی الحقیقی حتی یلزم القدح فیه وبهذا آخر ما اردنا ایراده فی هذه الرسالة والحمد لله علی اختتامها هذه عجالة
...مدة اقامتی ببلدة جونفور افاض الله علی اهلها السرور فی الواحد والعشرین من شوال المنسلک سنة التاسع والستین بعد مضی الالف
ومائتین من هجرة رسول الثقلین علیه وآله صلوة رب المشرقین ما دام وجود القمرین +

احسن المحققین

خاتمة الطبع بحمد الله الخالق الجلیل و قوة القادر الجمیل رساله نادره بمضامین بسیطه و عجاله نافعه بعبارت سلیس مسمی بالقول المحیط
فیما یتعلق بالجعل المؤلف و البسیط تصنیف زبدة المدققین قدوة المحققین حاوی علوم معقول و منقول اقتفا موزون فروع
و اصول اولی مرادا مستقیم مولانا حافظ محمد عبد الحلیم دام الله لطفه الکریم بتصحیح سراپا عیوب اقل العباد محمد یعقوب در مطبع ... المطابع
نجم العلوم واقع ... العلوم اهل فرنگی محل بتاریخ ... ماه ذیقعده ۱۲۷۲ [illegible] هجری حلیه طبع در بر کرده مطبوع طبائع شائقین ... دید